

الأنظمة التسلطية:

هذا المفهوم يشير إلى مجموعة واسعة من الأنظمة السياسية، وعادة لوصف أنظمة العالم الثالث، وأنظمة تاريخية أخرى، كما تقرن بها أوصاف أخرى مثل الدكتورية، السلطانية، الاستبداد، الحكم المطلق،.. الخ ، لأندراج أشكال مختلفة من الحكم تحتها.

تعريف الأنظمة التسلطية:

يعرفها خوان لينز بأنها أنظمة سياسية تعتمد على الإكراه والعنف، مع غياب ايديولوجية واضحة باسم فرد أو مجموعة، وعدم تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية. ويسمى بذلك بـأنظمة التعددية المحدودة.

خصائص الأنظمة التسلطية:

إن أهم الخصائص التي تجمع بين مجموعات واسعة من هذه الأنظمة تمثل في:

- 1- هناك قيود وحدود أمام التنافس السياسي.
- 2- غياب لأي ايديولوجية صارمة ومنسجمة، وعادة ما تلجأ بعض هذه النظم إلى ايديولوجيات غير شمولية ذات طابع وطني أو قومي.
- 3- هناك استعمال للعنف والإكراه لفرض الولاء السياسي.
- 4- هناك ضعف في تدعيم الحريات العامة والفردية، وحربيات الإعلام والصحافة فهي خاضعة لرقابة الدولة.
- 5- هناك حدود وقيود أمام إمكانية استقلالية السلطة القضائية.
- 6- السلطة السياسية ذات مؤسسات غير سقراة وضعيفة، تحكمها نخب تقليدية أو نخب حديثة ذات انتماء عسكري في الغالب.

الأنظمة التسلطية والأنظمة الأخرى:

يرى أنصار المدرسة التنموية في السياسية المقارنة، بأن الأنظمة التسلطية هي أنظمة انتقالية نحو أنظمة أكثر حداة وديمقراطية، أو هي أنظمة غير مستقرة كما يرى صموئيل هنتغتون، تتميز بحركات اجتماعية كبيرة مما يؤدي إلى تغيرها عبر الزمن. ويرى أنصار نظرية الشمولية أن الأنظمة التسلطية تختلف عن الأنظمة الشمولية في نطاق ودرجة السيطرة على المجتمع بوسائل القمع والإكراه والتي هي أقل لدى الأنظمة التسلطية. مع ميل النظم التسلطية نحو المحافظة وغياب ايديولوجية شمولية أو ثورية.

الأنماط الفرعية للأنظمة التسلطية:

إن صعوبة تعريف الأنظمة التسلطية يرجع إلى أن هذا الوصف يشمل مجموعة واسعة من الأنظمة التي تتنمي معظمها إلى العالم الثالث، إذا أضفنا إليها أنظمة أوروبية مثل البرتغال في عهد سالazar، وإسبانيا في عهد فرنكو، بالإضافة إلى اتسام الأنظمة الأوروبية بهذه الصفة في القرن التاسع مثل فرنسا في عهد بونابرت. كما قد تدرج فيها أنظمة الحكم التقليدية الملكية التي شاعت عبر العالم وفي مجمل الفترات التاريخية.

وفي الحديث عن الأنظمة السلطانية المعاصرة فهي تتفاوت بين أنظمة ذات توجه اشتراكي إلى أنظمة يمينية، ومن ناحية النخب الحاكمة فهناك أنظمة تحكمها نخب تقليدية (أوليغارشيات تقليدية) أو نخب ذات توجهات تحديثية (أوليغارشيات تحديثية). لذا هناك تصنيفات فرعية لها أهمها:

1- الأنظمة الاستبدادية المحافظة:

وهي أنظمة حكم ملوكية في الغالب، تتميز بضعف مؤسسي، ومشاركة سياسية محدودة، تسمح للنخب الحاكمة بالتمتع بامتيازات كبيرة دون خضوعها لأي رقيب، تمارس فيها السلطة عبر الوراثة مع وجود انتخابات محدودة، ويسمى بها صموئيل ازنستاد بالأنظمة الاراثية الجديدة.

2- النظم الأوليغارشية التابعة، أو النظم الوصائية:

نظم سياسية ذات واجهات ديمقراطية من حيث وجود برلمانات، تعددية سياسية ظاهرية، ولكن السلطة السياسية محكمة في يد نخب مشكلة من كبار رجال الأعمال وكبار ملاكي الأراضي.

3- النظم الديكتاتورية الشعبوية:

وتسمى أيضاً بالنظم البونابارтиة نسبة لبونابارت امبراطور فرنسا، حيث يكون سندبقاء النظام السياسي هو كارزمية الزعيم، الذي ينتمي في العالب إلى النخبة العسكرية، مع سياسات تنزع إلى القومية والشعبوية، وبالاستناد إلى اصلاحات اقتصادية واجتماعية تصب في معظمها في صالح الطبقات العليا والمتوسطة، ويكون الجيش هو العمود الفقري للحكم وكأداة في الارتفاع والحرaka الاجتماعي (مصر في عهد جمال عبد الناصر، خوان بيرون في الأرجنتين، كمال أتاتورك في تركيا).

4- النظم البروقратية السلطانية:

وهذا النوع من الأنظمة السلطانية هو أكثر الأنظمة السلطانية تطوراً وحداثة من جانب المؤسسات السياسية والاجتماعية ومن جانب التطور الاقتصادي، ويسمى بها هوارد فيارد بالنظام الكوربوراتية حيث تحكم البيروقراطية الحكومية وتسيطر على مظاهر المجتمع والاقتصاد بصفة قسرية، ويرى دارسون أن بعض الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد والإيديولوجية الشمولية تحول إلى جهاز بيروقراطي وطبقه بيروقراطية حاكمة بعد ضعف الطابع الإيديولوجي لها كما حدث مع نظام الاتحاد السوفياتي وأنظمة الكتلة الشرقية بعد وفاة الزعماء الكارزميين مثل ستالين وتيتو، أي تخلّى هذه الأنظمة عن تطلعاتها الثورية وتحول إلى مجرد نخب بيروقراطية سياسية متغيرة، مع السماح التدريجي لفتح المجال أمام التعددية الاجتماعية بالسماح لقوى اجتماعية مستقلة بممارسة نشاطها (الكنائس، المجموعات القومية والاثنية، المفكرون... الخ).

الأشكال التاريخية لأنظمة السلطانية:

1- الملكيات المطلقة: وهي الأنظمة السياسية الأكثر انتشاراً عبر التاريخ، حيث يحكم النظام السياسي ملك يتولى السلطة وراثياً، ويشرف على كل أجهزة السلطة. مثل فرنسا في عهد النظام القديم.

2- الدكتاتوريات: وهي أنظمة سلطانية.

3- الديمقراطيات الوصائية أو الموجهة:

4- الأنظمة العسكرية:

- 5- الأنظمة الاستبدادية: أنظمة يحكمها فرد من دون التزام بأي قوانين أو قواعد في الحكم.
- 6- الأنظمة الثيوقراطية: التي تحكم باسم الدين، ويرى دراسون آخرون أنها تدرج في إطار النظم الشمولية، (حالة إيران بعد الثورة).

ديناميكية التحول في الأنظمة السلطانية:

يرى صموئيل هنتغتون بأن الأنظمة السلطانية المعاصرة هي نظم انتقالية وغير مستقرة من الناحية المؤسسية، لذا يطلق على هذا النوع من الأنظمة بالنظام البريتوري ، فهي تميز بمستويات متدنية من المؤسسية، يقابلها عادة تنامي مشاركة سياسية تمثل فيها القوى الاجتماعية الصاعدة نتيجة انتشار التعليم وتحسن مستويات المعيشة والوعي إلى المزيد من المطالب السياسية والاجتماعية، لا يستوعبها النظام السياسي لذا يل JACK إلى القمع، وفي مقابل هذا النوع الأول من الأنظمة البريتورية، هناك الأنظمة المدنية وهي الأنظمة ذات المأسسة المرتفعة والمشاركة الأقل من وتيرة المأسسة. لذا ففي المجتمعات ذات الأنظمة البريتورية يرى هنتغتون بأنه من الصعب تصنيفها ضمن شكل محدد من أشكال الحكم (برلماني، رئاسي،..) ، لأن ضعفها المتميز وهشاشة مؤسساتها يجعل كافة أشكال الحكم والسلطة سريعة الزوال، كما انماط المشاركة السياسية ليست ثابتة وغير منتظمة بحيث لا يمكن التنبؤ بها، فيقول بأنها " تقلب مابين تطرف الملكية المطلقة والديمقراطية الحماسية" ، ويرى بان أهم المؤسسات السياسية الحديثة مثل مؤسسة الحزب السياسي غير فاعلة في هذه المجتمعات، فغياب المؤسسات السياسية الفاعلة يجعل السلطة مجزأة ومفككة، وتجعل السلطة مؤقتة.

ويرى هنتغتون نتيجة لذلك أن الخط العام للتغير السياسي في هذه الأنظمة هو التحول من الأنظمة الملكية إلى بريتوريات أوليغارشية يحكمها نخبة من الملوك الكبار ورجال الدين في بعض الحالات أو تحكمها نخب عسكرية في معظم الحالات. وتميل النظم العسكرية للأنظمة السلطانية إلى إنشاء أنظمة الحزب الواحد أو اتحادات وطنية، ويفسر ذلك إلى الطبيعة الشخصية لل العسكريين حيث ينفرون من السياسة، ويميلون إلى الشمولية والمنفعية، حيث يستبدلون الأحزاب التعددية التقليدية بحزب واحد ينشأ في العديد من هذه النظمة من أوساط النخبة العسكرية، نظراً للحاجة الماسة إليه في تعبئة الجماهير وإعطاء شرعية للسلطة في مجتمع تتميز القوى الاجتماعية فيه بضعف الترابط على أساس قومي.

التحول الديمقراطي:

إن التحول الديمقراطي أو المقرطة كأحد أهم التغيرات السياسية تشهدها العديد من دول العالم الثالث، خصوصاً بعد تسعينيات القرن العشرين.

مفهوم التحول الديمقراطي:

يقصد بالتحول الديمقراطي مجموعة من الاجراءات والاصلاحات والسياسات التي تهدف إلى تغيير أسلوب الحكم نحو فتح المجال المشارك في السياسة وفسح المجال أمام التنافس السياسي. ويعرفه صموئيل هننتغتون هو "محاولة تبني النهج الديمقراطي في الحكم والذي يتضمن تبني الانتخابات الحرة، التداول على السلطة بين الأحزاب السياسية، في ظل تكافؤ فرص بين الأحزاب السياسية وحرية الاختيار بالنسبة للناخبين ومؤسسات سياسية مستقرة وثابتة ترعى هذا التحول".¹

موجات التحول الديمقراطي:

وحسب هننتغتون في كتابه "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" فإن هذا التحول لا يعود إلى الفترة الراهنة، فهناك تاريخ متعدد من تحول الانظمة التسلطية والشمولية إلى انظمة تتبنى الديمقراطية من خلال ثلاث موجات عرفها العالم منذ أواخر القرن الثامن عشر.

فالموجة الأولى حسب هننتغتون بدأت مع الثورة الأمريكية عام 1776، وانتهت عام 1926، والموجة الثانية عرفها العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وامتدت من 1943 إلى 1962، والموجة الثالثة بدأت من 1974 تاريخ الاطاحة بالديكتatorية في البرتغال إلى تسعينيات القرن العشرين.

وقد تخللت هذه الموجات موجات مضادة من تحول وانهيار النظم الديمقراطية وتحولها إلى انظمة تسلطية وشمولية كما حدث لجمهورية وايمار الألمانية.

الموجة الأولى من التحول الديمقراطي:

تكمّن جذورها في الثورتين الفرنسية والأمريكية، وابتدأت هذه الموجة في الولايات المتحدة الأمريكية، باقرارها للتصويت العام عام 1828 والذي انتشر تدريجياً في سويسرا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، واعقبت هذه الموجة حركة مضادة بعد الحرب العالمية الأولى تمثلت في استيلاء النازية والفاشية على السلطة في هذه الدول، أو خضعت للاحتلال الألماني والإيطالي مثل النمسا وتشيكيسلوفاكيا، أو بسلسلة من الانقلابات في الديمقراطيات الوليدة في أوروبا الشرقية في ليتوانيا، بولندا، لاتفيا، استونيا.

الموجة الثانية:

بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية من خلال احتلال الحلفاء لبلدان دول المحور، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية بها (المانيا، اليابان، ايطاليا، النمسا، كوريا...)، كما عرفت بلدان حلية لبلدان المحور تحولات ديمقراطية مثل تركيا واليونان، وفي اميركا اللاتينية مثل البرازيل وكوستاريكا والشيلي. وتحولات ضعيفة في باكستان ومالزيا واندونيسيا.

¹ صموئيل هننتغتون، الموجة الثالثة،

ولكن هذه الموجة صاحبتها موجة مضادة من الانقلابات والحكم العسكري في دول أميريكا اللاتينية، مثل البيرو حيث قضت الانقلابات العسكرية على الانظمة الديمقراطية الناشئة. وتتابعت الانقلابات في البرازيل، بوليفيا، الأرجنتين، الأكادور، وبباقي الدول الاميركية اللاتينية مثل الارجواي والشيلي عام 1973. وفي جنوب اروبا عرفت اليونان انقلابا عسكريا عام 1967، تركيا عام 1961، وفي افريقيا تحولت الديمقراطيات الناشئة إلى دكتاتوريات عسكرية مثل انقلاب نيجيريا عام 1966.

الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي:

بدأت احداث الموجة الثالثة حسب هننتنگتون في البرتغال اثر الانقلاب العسكري الذي حدث في 25 ابريل عام 1974 أزاحت عن الحكم مارشيله كاتيانو، وكان هذا الانقلاب استثناءً من الحركات الانقلابية التي تخلع الانظمة الديمقراطية ولا تقيمها، وافسح هذا التغيير قوى المجتمع المدني خلال مرحلة غير مستقرة إلى غاية 1975 حسمت لصالح انتهاج حكم ديريادي. وقد شمل هذا التحول كذلك دولاً عديدة أخذت في التزايد في تركيا ، الهند 1977 ، نهاية الحكم العسكري في الباطستان عام 1988 ، وفي نهاية العقد من التسعينيات اجتاح التحول بلدان اروبا الشرقية وجمهوريات البلطيق، وبولونيا. مع تحرك محدود في دول افريقيا والشرق الاوسط . فقد حدث تحول محدود في البلدان العربية في كل من تونس، مصر، الجزائر، الاردن والمغرب.

أسباب التحول الديمقراطي:

ترجع بعض نظريات التحول الديمقراطي عملية الديموقراطية والتحول إلى جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية تحدث آليات تدفع إلى التحول الديمقراطي، مثل ارتفاع القدرة الاستهلاكية، وجود اقتصاد سوق غير مركزي ونمو اقتصادي وتحديث اجتماعي، وجود بورجوازية وطبقة متوسطة قوية، ارتفاع نسبة التعليم وازدياد التنافس السياسي، وانخفاض مستويات العنف السياسي.

وهناك عوامل تاريخية بارزة تمثلت في سلسلة من التحولات العالمية تتمثل في : التحولات على مستوى توزيع القوة على المستوى العالمي بانهيار القطب الشمالي مما فسح المجال أمام انتشار نموذج الديموقراطية الليبرالية ، كما عرفت بعض البلدان التحول إلى الديموقراطية بخضوعها إلى احتلال أجنبي مثل اليابان وألمانيا. كما أن لمفهوم تداعيات انتشار الحدث (مفعول كرة الثลوج) بانتشار الاحتجاجات والمطالبة بالديمقراطية عبر الثورات البرتغالية دور في تزايد البلدان التي انتهت الحكم الديمقراطي.

أما هننتنگتون فيحصر عوامل التحول الديمقراطي في خمسة عوامل :

- اهتزاز شرعية النظم السلطانية نتيجة سيادة المناخ الديمقراطي كمصدر للشرعية.
- النمو الاقتصادي العالمي الذي حدث في الستينيات وتأثيره على ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم، إلى جانب الطفرة النفطية في بعض البلدان المنتجة له. هذا النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطيات في بعض الدول، بفعل الأزمات الاقتصادية الناجمة عن النمو السريع والركود الاقتصادي، الذي أدى إلى إضعاف النظم السلطانية القائمة.
- التغيرات الداخلية في الكنيسة الكاثوليكية واتجاه البابا نحو تأييد الديمقراطية. ومن جهة أخرى يرى هننتنگتون أن التحول الديمقراطي في البلدان التي تدين بالإسلام أو بالبوذية كان أمراً نادر الحدوث، على عكس البلدان المسيحية لأن المسيحية حسب نظره تؤكد على حرية الفرد والفصل بين الدين والدولة، فثلاثة أرباع الدول التي تحولت نحو الديمقراطية بين 1974 إلى 1989 كانت دول مسيحية كاثوليكية.

- التحول في تحولات السياسة الاميريكية نحو دعم حقوق الإنسان والديمقراطية ابتداء من 1974. والتحول في دور القوى الخارجية مثل الفاتيكان والمجموعة الأوروبية نحو الضغط على الدول لانتهاج الحكم الديمقراطي بربط المساعدات الخارجية بمستوى التحسن في احترام حقوق الإنسان وإجراء الانتخابات.
- تداعي الاحداث بفعل وسائل الاتصال الدولية.

كيفيات وдинاميات التحول الديمقراطي:

في اغلب الحالات يحدث التحول الديمقراطي داخل دائرة النظام السياسي بحدث الاليات التالية:

- ظهور الإصلاحيين وأنصار الليبرالية الديمقراطية داخل النخب الحاكمة
- تمكن الإصلاحيين من الوصول إلى السلطة
- تطويق المتشددين بتحجيم أجنحة المعارضة المتشددة وإضعافها، وعزل المتشددين عن المناصب العليا والبيروقراطيات.
- ترويض المعارضة السياسية بالتفاوض معها وإجراء اتفاقات معها.
- الاحلال: بازدياد قوى المعارضة وانهيار الحكم القائم، تبدأ بمظاهر الاحتجاج (اضرابات، مظاهرات، تصاحبها اعتقالات وتنتهي بالتفاوض مع المعارضة.

اعراض التحول الديمقراطي:

- توسيع المشاركة: عن طريق التفاوض والتوصل إلى اتفاق بين النخب السياسية من خلال الصيغة الديمقراطية والاعتدال في التكتيكات والإجراءات الانتخابية للوصول إلى السلطة.
- الانتخابات التي تنهي الحكم الديكتاتوري وتدعم الاعتدال السياسي.
- مستويات العنف المنخفضة.

التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي:

1. المشكلات التي تصاحب عملية الانتقال إلى الديموقratية مثل إقامة الدستور والقوانين الانتخابية المناسبة.
2. كيفية التصرف مع المسؤولين السابقين والحيرة بين البطش والتسامح.
3. كيفية إقامة علاقة بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية.
4. مدى التوصل إلى ثقافة سياسية ديمocratية تمثل مصدراً للشرعية وتتضمن استمرار العمليات والإجراءات الديمocratية.
5. مدى الوصول إلى أضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسي الديمocrati.

هذه الدراسات فيما بعد تحولت نحو إعادة النظر في الكثير من الفرضيات، خصوصاً بعد تعذر الكثير من الدول أما التحول الديمقراطي، هذا فسح المجال أمام إعادة النظر في نظريات التنمية السياسية والتحول الديمقراطي. بطرح مواضيع جديدة مثل ترشيد السلطة، الحكم الجيد، دور المجتمع المدني، دور الفساد السياسي في القضاء على الديمقراطيات الناشئة.